الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/16/4/Add.8/Suppl.2
٢ تموز/يوليو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

1992

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

٨' القرار ١٧٣(د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

الملحق الثاني (*)

(*) الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ للبرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية مستنسخة حرفياً، من المجلد الأول من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعين، (الملحق ٦ (A/45/6/Rev.1)، نيويورك، ١٩٩١).

الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧
البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنيـة

سينفذ البرنامج عن طريق مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ووحداتـــه المشتركة مع اللجان الاقليمية الخمس، وهـي:

- الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا (أديس أبابا)
- الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا (جنيف)
- الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (سانتياغو)
- الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)
- الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (عمّـــان)

البرنامج ٢٣ - الشركات عبر الوطنية

ألف - البرنامج

١ - الاتجاه العام

٢٣-١ السند التشريعي لبرنامج الشركات عبر الوطنية مستمَد من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣ (د - ٥٧) المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي ينص على الولاية الأساسية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية. وقد زيد إيضاح هذه الولاية وعُدِّلت بقرارات ومقررات لاحقة اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة. ويهدف هذا البرنامج الى ما يلي:

(أ) زيادة فهم طابع أنشطة الشركات عبر الوطنية والآثار السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها في بلدان الموطن والبلدان المضيفة وفي العلاقات الدولية؛

(ب) ضمان التوصل الى ترتيبات دولية فعالة تتعلق بعمل الشركات عبر الوطنية من أجل تعزيز مساهماتها في أهداف التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي العالمي مع التحكم في آثارها السلبية وإزالتها؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان المضيفة، وخاصة البلدان النامية المضيفة، في معاملتها مع الشركات عبر الوطنية.

٢٣-٢ تؤدي الشركات عبر الوطنية دورا هاما في الاقتصاد العالمي. فهي تتجاوز الحدود الوطنية وتحقق كبرياتها مبيعات تفوق مجموع ناتج كل البلدان باستثناء عدد لا يجاوز أصابع اليد منها. وتستثمر الشركات عبر الوطنية رأس مال سهميا في الخارج، لكن أنشطتها تؤدى أيضا عن طريق مجموعة واسعة النطاق من الترتيبات المؤسسية، ينطوي العديد منها على استثمار قدر ضئيل من رأس المال أو لا ينطوي على أي استثمار على الاطلاق. ونظرا لأن العالم يمر بفترة تشهد ابتكارات تكنولوجية هامة، فإن المؤسسات الفردية، الخاصة أو العامة والمحلية أو الأجنبية، تضطلع بدور رئيس في المحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة تنشيط النمو في البلدان النامية. وتقع الشركات عبر الوطنية في وسط هذا التغير التكنولوجي : إذ ينشأ العديد من الابتكارات في داخلها ويُطبَّق معظمها ويُروَّج تجاريا ويُنشَر عن طريقها.

٢٣-٣ وفي الستينات والسبعينات، نُظِر إلى أنشطة الشركات عبر الوطنية على أنها تمثل تهديدا أو تهديدا محتمَلا للسيادة، وساد في أرجاء العالم النامي قدر كبير من التشكك بشأن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر. وشهدت الثمانينات تقييما مختلطا بقدر أكبر لمزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر. وانعكس هذا في النُّهُج الجديدة التي اتبعت عند وضع السياسات الوطنية والدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تجمع بين تدابير وسياسات ترمي إلى تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في قطاعات وأنشطة في ظل ظروف تكفل إسهام هذه الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. ويتطلب التوسع في أنشطة الشركات عبر الوطنية في العالم بأسره استجابة حكومية كافية، تحتاج الى نظرة عالمية، عند اتباع سياسات وطنية ناجحة في عالم مترابط.

٢٣-٤ وفي الثمانينات، أُحرِز تقدم نحو استكمال بعض الترتيبات المتعددة الأطراف المتعلقة بجوانب متخصصة في أنشطة الشركات عبر الوطنية، لكن المفاوضات بشأن التوصل إلى إطار أشمل متعدد الأطراف، مثل مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، لم تنته بعد. وتمثل الترتيبات المتعددة الأطراف، سواء الملزمة منها أو الطوعية، جانبا هاما في وضع معايير تحظى بقبول عام تحكم الأعمال الدولية، وتسهم بذلك في تحسين العلاقات بين البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية. وقد أدت الأهمية المتزايدة للشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي، كما اتضح دوليا في إطار النَّهْج المترابط بصورة متزايدة المتَّبَع في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات والقضايا المالية، إلى زيادة أهمية إتمام المدونة لتعزيز وتوجيه الوظائف الاقتصادية الأساسية التي تؤديها هذه الشركات. ونظرا لأن انقسام البلدان الى بلدان مضيفة وبلدان موطن أصبح غير واضح ونظرا لأن مصالحها تقاربت، فإن من المتوقع أن يصبح التعاون الدولي فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية أنشط وأشمل في التسعينات.

٢٣-٥ وتفرض الصعوبات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها معظم البلدان النامية تحديات إنمائية كبيرة في السنوات القادمة. وقد أسهم التوسع في الشركات عبر الوطنية وانتشارها في النمو الاقتصادي للعديد من البلدان المضيفة. ولكن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم توزيع متفاوت بل ويتجه بصورة متزايدة نحو هذا التفاوت : إذ يقابل الحصة المتزايدة التي تتمتع بها البلدان المتقدمة النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض حصة البلدان النامية من هذه التدفقات . وقد أغفلت الشركات عبر الوطنية أقل البلدان نموا على وجه الخصوص.

٢٣-٦ وغالبا ما تمثل الشركات عبر الوطنية مستودعات للخبرات التقنية النادرة اللازمة للحفاظ على البيئة والاضطلاع بأنشطة في قطاعات ذات أثر على البيئة. وتوجد، في هذا السياق، حاجة متزايدة لتحليل أنشطة واستراتيجيات الشركات عبر الوطنية في سياق الحماية البيئية وتعزيز التنمية القابلة للإدامة عن طريق تحديد الطرق التي قد تستفيد بها البلدان النامية على وجه الخصوص من خبرة البلدان المتقدمة النمو، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص الرامية الى حماية البيئة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية للشركات عبر الوطنية.

٢ - الاستراتيجية العامة

٢٣-٧ أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد، في قراره ١٩٨٠/٦٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨٠ أن «مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية هو الوحدة المركزية في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل على مستوى الأمانة العامة في المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية». وهو يضطلع بمهامه بواسطة مجموعة متنوعة من الوسائل منها:

(f) تقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية؛

(ب) إعداد وثائق المعلومات الأساسية والدراسات المتخصصة المتصلة بالشركات عبر الوطنية؛

(ج) نشر المعلومات، خاصة ما يتعلق منها بالمعايير والمبادىء الوجيهية المتفق عليها؛

(د) تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية؛

(هـ) تقديم المساعدة للحكومات، وخاصة لحكومات البلدان النامية، بغية تعزيز قدرتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية.

٢٣-٨ وسينفَّذ البرنامج عن طريق المركز ووحداته المشتركة مع اللجان الإقليمية الخمس. وتكون كل وحدة مشتركة، في إطار برنامج العمل الشامل المعتمد من قِبَل اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جهة التنسيق لأنشطة المركز في المنطقة، خاصة في ميادين البحث والإعلام والاتصال بحكومات بلدان المنطقة. وفي مجال البحث، تجري الوحدات المشتركة دراسات حالة في بلدان المناطق التي تنتمي اليها. وهي توفر أيضا مدخلات، على أساس كل حالة على حدة، للدراسات العالمية التي يجريها المركز. ويساعد المركز من ناحيته الوحدات المشتركة في الاضطلاع ببرامج البحث، خاصة فيما يتعلق بالمواضيع التي توليها المناطق اهتماما خاصا. وتقدم الوحدات المشتركة ملخصات، وكذلك مسودات أو دراسات أولية للمركز ليعلق عليها قبل وضعها في صيغتها النهائية. وهي تتوجه أيضا إلى المركز لطلب المساعدة في إيجاد الخبراء الاستشاريين وإعداد اختصاصاتهم لإجراء دراسات محددة. وهي تعتمد أيضا في جوانب أخرى من عملها، على الأبحاث التي يقوم بها المركز. وفي مجال الإعلام، تساعد الوحدات المشتركة في جمع المعلومات عن بلدان المناطق التي تنتمي اليها، بما في ذلك معلومات عن الشركات عبر الوطنية كل على حدة، متَّبعة في ذلك شكلا هو من تصميم المركز. ويوفر المركز بدوره لكل وحدة مشتركة معلومات تتصل بمنطقتها. وتكمِّل جهود الوحدات المشتركة جهود المركز عندما يتطلب الأمر التثبت من دقة البيانات. وقد وضع ترتيب للتعاون الوثيق بين المركز والوحدات المشتركة يتعلق بالبرمجة وبتنفيذ المشاريع الاستشارية والتدريبية. وهناك تعاون في تنظيم الحلقات التدريبية بما في ذلك الاتصال بالحكومات المعنية، والتعرف على الاحتياجات المحددة للمهمات الاستشارية ومتابعة المهمات المنجَزة، وتقديم المعلومات للخبراء الاستشاريين التابعين للمركز الذين يزورون المنطقة واستخلاص المعلومات منهم فيما يتعلق بالتدريب أو المهمات الاستشارية.

٢٣-٩ ومع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي شدد مرارا وتكرارا على دور اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية بوصفهما جهتي تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للقضايا المتصلة على وجه التحديد بالشركات عبر الوطنية، فإن أنشطة هذه الشركات، بحكم طبيعتها، تؤثر على مجموعة متعددة من القضايا السياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية التي تعالجها بدرجات مختلفة مؤسسات وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمنظومة ككل.

وبالإضافة إلى التعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن هناك أيضا تنسيقا نشطا مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة(غات). وفي مجال التعاون التقني، يلتمس المركز، تعاون ومساهمة إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة، والأونكتاد، واللجان الإقليمية في المناطق النامية الأربع فضلا عن منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي/المؤسسة المالية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وأمانة الكومنولث. ويتعاون المركز أيضا مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيواصل المركز في التسعينات العمل مع منظمات مجتمع الأعمال الدولي والحركة النقابية الدولية.

٣ - هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها

٢٣-١٠ سيتألف برنامج الشركات عبر الوطنية من البرامج الفرعية التالية:

البرنامج الفرعي ١: تأمين وضع مدونة فعالة لقواعد السلوك وترتيبات واتفاقات دولية أخرى متعلقة بالشركات عبر الوطنية؛

البرنامج الفرعي ٢: تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية إلى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية؛

البرنامج الفرعي ٣: تعزيز قدرة البلدان النامية المضيفة في معالجة المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية.

٢٣-١١ وتولى أولوية عالية للبرنامج الفرعي ١.

باء - البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١: تأمين وضع مدونة فعالة لقواعد السلوك وترتيبات واتفاقات دولية أخرى متعلقة بالشركات عبر الوطنية

(f) الأهداف

٢٣-١٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمَد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣ (د - ٥٧) و١٩٦١ (د - ٥٩) و٦٠/١٩٨٠ و٥٣/١٩٨٦ و٥٧/١٩٨٧ و٢٤/١٩٨٩.

٢٣-١٣ وتزيد الأهمية المتنامية لدور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي من أهمية الاتفاق على إطار دولي لمعالجة الوظائف الاقتصادية الأساسية التي تقوم بها هذه الشركات، خاصة في تعبئة رؤوس الأموال، والمهارات، والموارد التكنولوجية اللازمة لتلبية حاجات النمو والتنمية على الصعيد العالمي. ورغم أن الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية تغيرت خلال العقد الماضي، فإن ذلك لم يغير الحاجة الأساسية لقيام المجتمع الدولي بمعالجة مسألة تأثير الشركات عبر الوطنية. ومع أن الأهداف الأصلية للمدونة ما زالت صالحة، فإن هناك مشاكل جديدة بصدد البروز تتطلب استجابة دولية تتناول مسؤوليات كل من الشركات عبر الوطنية والحكومات. فعلى سبيل المثال، أظهرت الشركات عبر الوطنية مرونة لافتة للنظر في التكيف مع تغيُّر الأحوال باعتماد أشكال مختلفة من الهياكل والأنماط التنظيمية وطرق العمل والتحالفات فيما بين الشركات تجعلها أكثر قدرة مما يجعل السيطرة عليها من قِبَل ولاية قضائية وحيدة أمرا أصعب من ذي قبل. وبالإضافة إلى ذلك، ومع أن التحكم في التأثيرات السلبية المحتملة أمر يشغل البال، فإن تسهيل عملية جني الفوائد المحتملة يكتسي نفس الدرجة من الأهمية. فهناك حاجة إلى إطار عالمي لاستمرار النمو الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، بهدف إقامة روابط اقتصادية ايجابية بين الشركات عبر الوطنية والبلدان النامية؛ وتكملة نظم الاستثمار المباشر الأجنبي الوطنية؛ وتنسيق التعاريف وعمليات التنظيم؛ وتسهيل الدمج الفعال لدول وسط وشرق أوروبا في صلب النظام الاقتصادي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة الى صكوك قانونية متخصصة لمعالجة قضايا محددة تتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية مثل صناعات الخدمات، والمسؤولية عن المنتجات، والسيطرة على المخاطر البيئية، والكشف عن المعلومات.

٢٣-١٤ وقد تسببت الأحداث الأخيرة التي جدّت في العالم المالي، خاصة استمرار تقلب أسواق الأسهم في شعور بالقلق البالغ إزاء نوعية المعلومات الواردة في البيانات المالية للشركات عبر الوطنية وكميتها. ويحد عدم قابلية البيانات المالية للمقارنة، وعدم ملاءمتها، من مدى فائدتها في تحليل الاتجاهات الاقتصادية العالمية. وستكون هناك، على ما يبدو، حاجة الى زيادة تنسيق معايير المحاسبة والإبلاغ وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى، وذلك للتحكم في الأسواق الرأسمالية العالمية ودعمها على نحو فعّال.

٢٣-١٥ وأهداف هذا البرنامج الفرعي هي على وجه التحديد:

(أ) القيام، عن طريق اعتماد مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، بوضع معايير دولية تكمل القوانين الوطنية المتعلقة بالجوانب التي تتجاوز الحدود الوطنية من عمليات الشركات عبر الوطنية ووضع مبادىء توجيهية دولية لجعل عمليات الشركات عبر الوطنية متماشية مع أهداف السياسة العامة للبلدان المضيفة؛

(ب) تسهيل النمو المستمر للاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية وذلك بالقيام، في جملة أمور، بتحديد معايير دنيا للتعامل مع الشركات عبر الوطنية من قِبَل الحكومات وبتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ج) تحسين الكشف عن المعلومات من قِبَل الشركات عبر الوطنية عن طريق تنسيق شتى ممارسات المحاسبة والإبلاغ الوطنية وصياغة ترتيبات واتفاقات دولية أخرى، واعتمادها ورصدها؛

(د) صياغة واعتماد مبادىء توجيهية ومعايير وترتيبها واتفاقات دولية تعالج المشاغل المتعلقة بالبيئة والسلامة الصناعية وغيرها من المشاغل الناشئة عن تزايد النشاط الاقتصادي عبر الوطني؛

(هـ) زيادة فهم الشركات عبر الوطنية عن طريق إجراء البحوث والدراسات والمسوح ونشر المعايير والمبادىء التوجيهية المتفق عليها، والتعريف بها.

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢٣-١٦ إذا اعتُمِدت مدونة قواعد السلوك خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، سيساعد المركز لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية في تنفيذ المدونة، ومتابعتها، واستعراضها. وستتركز جهود المركز، خلال السنتين الأوليين بعد اعتمادها، على نشر هذا الصك والتعريف به، وتفسيره، وعلى وضع التفاصيل لآليات المتابعة على مستوى الشركات وعلى المستويين الوطني والدولي، وعلى وضع نظام للإبلاغ. وبعد الانتهاء من وضع آلية لتنفيذ المدونة، يتوقع أن تشارك الشركات عبر الوطنية والحركات العمالية والحكومات مشاركة نشطة.

٢٣-١٧ وقد تقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمحاسبة والإبلاغ بتوصيات هامة بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالكشف غير الرسمي في البيانات المالية . ومن المتوقع أن يركز العمل في هذا المجال في المستقبل بصورة متزايدة على البنود غير المالية التي يكون من المطلوب كشفها. وقد تكون هناك حاجة لإيلاء الاعتبار لإنشاء آليات مناسبة، بغية تعزيز إمتثال الشركات عبر الوطنية للمعايير الدولية. كما قد تلزم دراسة الطرق التي يمكن بها تقديم مساهمة ايجابية في وضع معايير وطنية، ولا سيما في البلدان النامية ودول وسط وشرق أوروبا.

٢٣-١٨ وقد يتم أثناء هذه الفترة، التفويض والاضطلاع بأنشطة للمتابعة تتصل بالاتفاق على المدفوعات غير المشروعة وأي ترتيبات أخرى يتم إنجازها حينذاك. وسيقدم المركز الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية المعنية من خلال إعداد وثائق معلومات أساسية وتوفير خدمات الدعم الأخرى المتصلة بالترتيبات والاتفاقات الدولية قيد الإعداد. كما سيقوم المركز بإعداد الدراسات واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء المشاورات الرامية إلى تحديد المجالات الأخرى التي تدعو فيها الحاجة إلى ترتيبات أو اتفاقات دولية.

البرنامج الفرعي ٢: تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية إلى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية

(f) الأهداف

٢٣-١٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣ (د -٥٧)، الفقرة ٤، و ١٩٦١ (د - ٥٩) ؛ والقرار ٦٠/١٩٨٠ الفقرات ٢ و٣ و٥ و٩؛ و١/١٩٨٦؛ و٥٣/١٩٨٦؛ و٥٤/١٩٨٦؛ و٥٦/١٩٨٧؛ و٥٦/١٩٨٨-٥٨؛ و٢١/١٩٨٩-٢٣؛ و٢٥/١٩٨٩-٢٨.

٢٣-٢٠ زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مطّردة أثناء السبعينات والثمانينات، ومن المرجح أن يستمر في التوسع أكثر من ذلك خلال التسعينات، حتى في ظل الظروف السلبية للاقتصاد الكلي. والبلدان النامية هي المناطق المضيفة التي توجد فيها أكبر إمكانية لاستيعاب الاستثمار الأجنبي، غير أنه ما لم تُبذَل جهود واعية لتشجيع الاستثمار وما يتصل به من تدفقات، فإن هناك خطرا يتمثل في استمرار ركود الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان خلال العقد القادم. وسيؤدي التغيير السريع لخريطة التكامل الاقليمي، بما في ذلك تعزيز الاتحاد الأوروبي في نهاية عام ١٩٩٢، إلى ايجاد تحديات وفرص جديدة أمام الحكومات والشركات على السواء. ويمكن أن تؤدي التغييرات التي حدثت مؤخرا في دول وسط وشرق أوروبا في مجال السياسة العامة إلى زيادة الدور الذي تؤديه تلك البلدان في الاقتصاد العالمي وإحداث تأثير جذري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان وإليها أثناء فترة الخطة المتوسطة الأجل.

٢٣-٢١ وتستجيب الشركات عبر الوطنية للفرص الناشئة عن الابتكار التكنولوجي وقوى السوق. فهناك تكنولوجيات جديدة تنشأ وتنتشر بسرعة مما يؤدي إلى تغيير اقتصاديات الإنتاج بصورة خاصة. وستكون البلدان النامية بحاجة إلى بناء القدرة على توليد تكنولوجيات جديدة واستخدامها إذا أرادت أن تحافظ على القدرة التنافسية الدولية في صناعات التصدير الموجودة أو اكتساب هذه القدرة ودخول أسواق جديدة. وفي الوقت نفسه، يمكن للشركات عبر الوطنية، باعتبارها في مركز التغيير التكنولوجي، أن تقدم مساهمة مبتكَرة في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير التكنولوجيا، عن طريق تطبيق التكنولوجيات الجديدة واشغالها تجاريا ونشرها في البلدان النامية.

٢٣-٢٢ كما يؤدي نمو الأعمال التجارية عبر الوطنية وترابطها إلى ايجاد حاجة إلى الاهتمام الدولي بالمسائل البيئية والصحية التي تؤثر في مصالح الأعمال التجارية والحكومات في جميع أنحاء العالم. وقد أنذر وقوع عدد من الحوادث الخطيرة التي تنطوي على المواد الكيميائية وإلقاء النفايات السامة والمواد المشعّة بما في ذلك النفايات النووية وانسكاب النفط، المجتمع العالمي بأن الأخطار الناشئة عن معايير معيبة تتعلق بالبيئة أو السلامة ليست مجرد مشكلة محلية، وإنما هي مشكلة إقليمية بل وعالمية. ويتمثل التحدي بالنسبة للمديرين الحكوميين والمسؤولين عن الأعمال التجارية في وضع سياسات واستراتيجيات تسمح بمواصلة النمو والمحافظة على مستوى فعال من السلامة البيئية في الوقت نفسه.

٢٣-٢٣ كما أن هناك حاجة إلى وجود آليات تتولى توجيه الاستثمار المباشر الخارجي إلى المجالات ذات الأولوية من برامج الاستثمار الوطنية، وتشجيع الشركات المحلية، وكفالة استحداث معايير بيئية، وحماية البلدان المضيفة من اساءة استخدام التسعير التحويلي؛ وتعويضها عن ذلك؛ وضمان تماشي الانشطة المالية للشركات عبر الوطنية مع أهداف البلد فيما يتعلق بميزان المدفوعات؛ وتهدف الى مراقبة الأسواق العالمية على نحو يتّسم بالحكمة. ويقتضي استحداث هذه الآليات وجود بيئة ثابتة تتعلق بالسياسة العامة من شأنها تشجيع مساهمة الشركات عبر الوطنية الإجمالية في التنمية. ويُعَد الاهتمام بالآثار الاجتماعية والثقافية الضارة المحتملة لعمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية أساسيا لنجاح تلك الجهود. وستكون هناك حاجة إلى إكمال الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية بسياسات وآليات تهدف الى تحسين تدفقات الاستثمار نوعا وكمّا. وتشكل الإجراءات اللازمة للتعجيل بنقل رأس المال

الاستثماري والتكنولوجيا والخبرة الإدارية إلى البلدان النامية عناصر حاسمة لأي برنامج عمل دولي من أجل التنمية في التسعينات.

٢٣-٢٤ وستكون هناك أيضا حاجة إلى الرصد المتواصل والأكثر انتظاما للتدابير التي تتّخذ على الصعيدين الدولي والوطني فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا. ففي حين قامت حوالي ٦٠٠ شركة وفروعها والشركات المرتبطة بها بإنهاء استثماراتها أثناء الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، فإن كثيرا من هذه الشركات احتفظ بروابط غير سهمية. ومع غياب الجزاءات الإلزامية العالمية، حدثت تجاوزات للتدابير التجارية من جانب البلدان الأخرى. ومن المرجّح أن يكون للتدابير المالية أكبر الأثر على اقتصاد جنوب افريقيا أثناء فترة الخطة.

٢٣-٢٥ وعلى هذا الأساس، سيستهدف البرنامج الفرعي ما يلي:

(f) تيسير إقامة الروابط ذات المنفعة المتبادلة بين الشركات عبر الوطنية والبلدان النامية والتقليل من الآثار السلبية لعمليات هذه الشركات إلى حدها الأدنى؛

(ب) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال الاستثمار المباشر الخارجي وعمليات الشركات عبر الوطنية، بغية التقليل من الآثار السلبية المحتملة لعملياتها إلى الحد الأدنى وزيادة مساهمتها في التنمية والنمو على الصعيد الاقتصادي إلى الحد الأقصى؛

(ج) زيادة فهم طابع الشركات عبر الوطنية والدور الذي تؤديه، عن طريق تحليل: (١) الاتجاهات في أنشطة الشركات عبر الوطنية، وأثرها في التنمية العالمية؛ (٢) تأثير أنشطة الشركات عبر الوطنية على البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان النامية، فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ (٣) تدفقات رأس المال إلى الداخل والخارج والإتّجار بالتكنولوجيا ونقلها من خلال تأثير الشركات عبر الوطنية على الاقتصاد العالمي؛ (٤) فعالية السياسات والقوانين والأنظمة الوطنية القائمة بشأن المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ؛ (٥) دور وأثر الشركات عبر الوطنية في القطاعات الرئيسة؛ (٦) فعالية العقود والاتفاقات المبرَمة بين كيانات البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية؛ (٧) الهياكل الأساسية التنظيمية والأشكال والاستراتيجيات التنفيذية للشركات عبر الوطنية؛

(د) تقديم توصيات تتعلق بالسياسة العامة ومساعدة البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان النامية، في مجال اجتذاب مزيد من تدفقات رأس المال والمهارات التكنولوجية وتشجيع روح المبادرة.

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢٣-٢٦ سيضطلع المركز بالبحث والتحليل المتعلقيْن بالمسائل التي تعهد بها إليه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة في المجالات التالية: دور الشركات عبر الوطنية في الإنتاج والتجهيز والتصدير في اقتصادات محلية وقطاعات رئيسة مختارة؛ وإجراء دراسة شاملة وموحّدة لدور

الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية؛ ومظاهر تأثير الشركات عبر الوطنية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا، ودور الشركات عبر الوطنية في: (١) التحويلات المالية الدولية وميزان المدفوعات؛ (٢) التجارة الدولية، بما في ذلك المعاملات داخل الشركات؛ (٣) نقل التكنولوجيا؛ (٤)صناعات الخدمات، بما في ذلك خدمات البيانات، والدراسات الاستقصائية بشأن تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم، مفصّلة حسب القطاعات والبلدان والشركات؛ والمعلومات المتعلقة بالشركات الفرادى، وتغيُّر أنماط الترتيبات المتصلة بالشركات عبر الوطنية بما في ذلك الترتيبات غير السهمية ، والمشاريع المشتركة، واتفاقات منح الرخص وتغيُّر أنماط الهياكل الأساسية وتنظيم الشركات عبر الوطنية وأشكال عملياتها وتغيير أنماط حجم وخصائص الشركات عبر الوطنية وتركيبها القطاعي والقطري، وتغيُّر أنماط تحالفات الشركات عبر الحدود الوطنية وتأثيرها على المنافسة، وتأثير الاستثمار المباشر الخارجي وأنشطة الشركات عبر الوطنية على الاقتصاد العالمي والارتباطات بالعوامل الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

٢٣-٢٧ وسيقوم المركز أيضا بإجراء بحوث ودراسات عن أثر السياسات الوطنية والدولية على الاستثمار المباشر الخارجي وسلوك الشركات عبر الوطنية؛ وفعالية القوانين والأنظمة في هذا المجال؛ وتغيُّر أنماط مختلف العقود والاتفاقات في مختلف القطاعات؛ وتدبير المخاطر التي تهدد البيئة؛ وأثر اندماج بلدان الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي وأنماط نشاط الشركات عبر الوطنية؛ وأثر الاندماج الاقتصادي لدول وسط وشرق أوروبا على الاقتصاد العالمي؛ ودور الاتفاقات والترتيبات متعددة الأطراف والاقليمية والثنائية المتعلقة بالتعاون الدولي وأثرها على الاستثمار المباشر الخارجي والشركات عبر الوطنية؛ وأشكال التعاون الاقتصادي الدولي الجديدة والبديلة؛ ودور سياسات بلد المنشأ في تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي نحو البلدان النامية وأثرها عليه؛ ودور المعايير الدولية في العلاقات بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة وأثرها عليها؛ والقيام تدريجيا بإعداد معايير دولية لجمع البيانات عن الاستثمار المباشر الخارجي والشركات عبر الوطنية؛ والمفاهيم الرئيسة المتصلة بوضع إطار دولي للاستثمار المباشر الخارجي وأنشطة الشركات عبر الوطنية؛ ومواءمة المعايير والقواعد الوطنية في هذا المجال؛ ووضع منهجيات ومفاهيم لتسهيل المواءمة.

٢٣-٢٨ وسيقوم المركز علاوة على ذلك، بتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات وغيرها من الاجتماعات في مختلف المناطق، تهدف إلى نشر نتائج البحوث والتحاليل، وسيقوم المركز بفحص سُبُل تجسيد تلك النتائج في السياسات والتدابير الحكومية الدولية والحكومية.

البرنامج الفرعي ٣: تعزيز قدرة البلدان النامية المضيفة على معالجة المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية

(f) الأهداف

٢٣-٢٩ يُستمَد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣(د-٥٧)؛ والقرار ١٩٦١(د-٥٩)؛ والفقرتين ٣ و٩ من القرار ٦٠/١٩٨٠؛ والفقرة الفرعية (ب) من المقرَّر ١٨٠ (د-٦١).

٢٣-٣٠ شهدت الثمانينات تغيُّرا كبيرا في العلاقات بين البلدان النامية المضيفة والشركات عبر الوطنية. وفسحت المجابهة المجال لمواقف أكثر عملية تقوم على اعتراف كل من الطرفين بإمكانية وجود مصالح متبادلة في مجالات واسعة النطاق من مجالات النشاط الاقتصادي. وينعكس هذا الاتجاه بشكل جليّ للغاية في سياسات «الباب المفتوح» الجديدة التي تتبعها عدة بلدان في افريقيا. ويكتسي التغيُّر الجاري في اقتصادات أوروبا الشرقية، التي لم تكن مفتوحة فيما مضى للاستثمار الخارجي، نفس الدرجة من الأهمية. وستظل البلدان المضيفة في التسعينات في حاجة إلى الخبرة فيما يتعلق بوضع هياكل لنظم الاستثمار الخارجي الملائمة والترتيبات العادلة والمنصفة للمشاريع المشتركة. كما أصبحت البلدان التي كانت تقليديا ترحب بالاستثمار الخارجي تتبع سياسات أكثر تحررا، ويعود ذلك جزئيا إلى أن ديون المصارف عبر الوطنية لم تعد خيارا لضمان ورود رأس المال من الخارج. وتواجه هذه البلدان مهمة تنسيق آلياتها الادارية ليس فقط لتقييم وفرز وإقرار طلبات الاستثمار الخارجي بسرعة وفعالية، بل أيضا لتشجيع الاستثمار الخارجي وتحديد الشركاء المحتمَلين المناسبين في المشاريع المشتركة. ويفترض أن هذه البلدان تريد في نفس الوقت ضمان استجابة الشركات عبر الوطنية لمتطلبات أداء معينة. وبالتالي فإن أحد التحديات الأساسية في التسعينات هو وضع سياسات استثمار خارجي تحقق التوازن المنشود بين تسهيل الاستثمار وتنظيمه.

٢٣-٣١ وتحصل هذه التطورات في سياق تقدم تكنولوجي سريع وتنافس شديد فيما بين البلدان، وفيما بين الشركات عبر الوطنية، ساهما في تزايد اكتساب الاقتصاد العالمي لطابع الشمولية وبالتالي تحتاج البلدان النامية في التسعينات إلى وضع سياسات مرنة وابتكارية تتيح لها الوصول المستمر إلى هذا التقدم التكنولوجي وتزيد حصتها من الاستثمار ومن النشاط الاقتصادي العالمي.

٢٣-٣٢ ولذلك ستتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) تسهيل تدفق الاستثمار الخارجي بقدر كاف ومناسب، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية المضيفة؛

(ب) الرفع إلى أقصى حد ممكن في مساهمة الترتيبات التعاقدية مع الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية المضيفة؛

(ج) تعزيز قدرة المسؤولين في القطاعين العام والخاص في البلدان النامية المضيفة على التفاوض مع الشركات عبر الوطنية؛

(د) انشاء وتعزيز قدرات البلدان النامية على تحديد وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالاستثمار الخارجي ونقل التكنولوجيا والشركات عبر الوطنية؛

(هـ) تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في معاملاتها مع الشركات عبر الوطنية.

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢٣-٣٣ ستوفر الأمانة العامة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، خدمات المشورة والتدريب والاعلام في المجالات التالية:

(f) فحص خيارات السياسة المتصلة بالشركات عبر الوطنية، سواء على الصعيد العام أو في قطاعات معينة أو فيما يتصل بمسائل معينة مثل مُلكية التكنولوجيا والتحكُّم فيها والحصول عليها والمسائل الضريبية والمالية والتسعير التحويلي؛

(ب) صياغة أو تنقيح القوانين والأنظمة المتصلة بأنشطة الشركات عبر الوطينة، العامة منها أو المضطلَع بها في قطاعات معينة (مثل الموارد الطبيعية) أو المتعلقة بمسائل معينة(مثل التسعير التحويلي)؛

(ج) وضع أو تعزيز المبادىء التوجيهية المتعلقة بتقييم وفرز ورصد المشاريع التي تنطوي على مشاركة الشركات عبر الوطنية مشاركة سهمية أو غير سهمية، وكذلك المساعدة في وضع أو تعزيز الهيكل الأساسي والاجراءات ونظم المعلومات الحكومية ذات الصلة في هذا الصدد؛

(د) تقييم المزايا البديلة لمختلف أنواع الترتيبات التعاقدية، مثل المشاريع المشتركة ومنح الرخص وعقود الادارة واتفاقات تقاسم الانتاج، في سياق مشاريع معينة؛

(ه) المساعدة في المسائل القانونية والمالية والاقتصادية والتشغيلية المتصلة بترتيبات تعاقدية معينة مع شركات عبر وطنية في قطاعات الموارد الطبيعية أو التصنيع أو الخدمات؛

(و) دعم الموظفين للاستعداد للمفاوضات؛

(ز) تنظيم وإجراء حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة وجولات دراسية بشأن مسائل متصلة بتنظيم الشركات عبر الوطنية والتفاوض معها؛

(ح) وضع أو تعزيز نظم المعلومات الوطنية المتصلة بالشركات عبر الوطنية؛

(ط) جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والشركات عبر الوطنية الفرادى، والعقود والاتفاقات وغير ذلك من مصادر البيانات؛

(ي) إعداد الردود على الطلبات الواردة من الحكومات للحصول على معلومات بشأن مسائل متصلة بالشركات عبر الوطنية؛

(ك) وضع برامج تدريب متعددة التخصصات في مسائل متصلة بالشركات عبر الوطنية من قِبَل مؤسسات التعليم العالي القائمة في البلدان النامية؛

(ل) إنشاء هيكل أساسي للقطاع العام والخاص لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها على إقامة صلات مثمرة مع الشركات عبر الوطنية.